المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسوان - المجلد (1) العدد(2) يوليو 2018

بحث بعنوان

الحماية الاجتماعية ومتطلبات تفعيلها

الباحثة

فاطمة عبد السلام أحمد إبراهيم

باحثة ماجستير بقسم التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة أسوان

ملخص البحث

الحماية الاجتماعية ومتطلبات تفعيلها

تمثل قضية الحماية الاجتماعية إحدى القضايا الهامة والضرورية لكل أفراد المجتمع فمن خلال الحماية يعيش الإنسان فى أمان واستقرار وطمأنينة فقضية الحماية الاجتماعية ورسوخ أبعادها دائما ما تنبع من عملية التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة ، وتمثلهم لمنظومة القواعد والمعايير التي أنتجت أصلا من خلال التطبيق الكامل لما حدده المجتمع من قوانين وتشريعات فالحماية الاجتماعية فى أبسط معانيها هى "مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف فى أساسها إلى النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية

واعتمدت هذه الدراسة على النموذج الراديكالي والنموذج التنموي وهدفت هذه الدراسة الي التعرف علي برامج الحماية الاجتماعية وتطرقت الي برنامج تكافل وكرامة واهم الفئات التي يستهدفها البرنامج.

الكلمات المفتاحية:

التخطيط الاجتماعي – الحماية الاجتماعية– برنامج تكافل وكرامة.

Abstract

Social protection and the requirements for its activation

The issue of social protection and the consolidation of its dimensions always stems from the process of positive interaction between members of society and state institutions , and represents them to the system of rules and standards that were originally produced through the full application of the laws and legislation defined by society, social protection in its simplest sense is "a set of social programs that basically aim to.

This study was based on the radical model and the developmental model, and this study aimed to identify the social protection programs and touched on the Takaful and Dignity program and the most important groups targeted by the program.

Keywords :

.Social Planning-Social Protection-Takaful and Karama program

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تمثل قضية الحماية الاجتماعية إحدى القضايا الهامة والضرورية لكل أفراد المجتمع فمن خلال الحماية يعيش الإنسان فى أمان واستقرار وطمأنينة فقضية الحماية الاجتماعية ورسوخ أبعادها دائما ما تنبع من عملية التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة ، وتمثلهم لمنظومة القواعد والمعايير التى أنتجت أصلا من خلال التطبيق الكامل لما حدده المجتمع من قوانين وتشريعات فالحماية الاجتماعية فى أبسط معانيها هى "مجموعة من البرامج الاجتماعية التى تهدف فى أساسها إلى النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية"[(1)].

وتعرف الحماية الاجتماعية بأنها السياسات والبرامج التى تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التى يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل سواء بسبب المرض أو كبر السن ؛ وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة فى مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الاقتصادية المختلفة[(2)].

وظهر مفهوم الحماية الاجتماعية بمعنى تأمين حياة كريمة لكل مواطن من خلال تضامن وطني بين جميع أطراف الدولة والمجتمع المدني والمتمثل فى الجمعيات الأهلية والأحزاب والاتحادات العمالية والفئوية والنقابات المهنية والأفراد بهدف تحقيق حماية اجتماعية للأفراد الأكثر تعرضاً للخطر[(3)].

2- أهداف الحماية الاجتماعية:

تهدف الحماية الاجتماعية إلى توفير الرعاية الصحية؛ توفير المعاشات التقاعدية والمساعدات ؛وتقديم دخل إقتصادى لمنخفض الدخل عن المستوى اللازم للمعيشة، توفير المساعدات المختلفة لتربية الأبناء فى حالة الوفاة أو البطالة ويعتبر الهدف الأساسى للحماية الاجتماعية هو تعزيز الحصول على الخدمات والموارد لدعم الأسرة الفقيرة والتخفيف من حدة المخاطر والحد من الضعف ؛كما تهدف الحماية الاجتماعية لتحقيق الأولويات الثلاثة فى الحقوق الأساسية " **الحق فى الغذاء ؛ الحق فى التعليم ؛ الحق فى الرعاية الصحية** "

كما تهدف الحماية الاجتماعية لتقديم برامج تهدف لتعويض معدم الدخل أو انخفاضه إلى حد كبير وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة[4].

ونستنبط مما سبق أن أهداف الحماية الاجتماعية تتبلور فى الآتى:

1- تحقيق حالة معيشية إنسانية كريمة من خلال إشباع الحاجات الإنسانية للفرد والمجتمع فى مطالبها المادية والروحية والاجتماعية والنفسية .

2- اكتساب القدرة والمهارة على العمل وإتاحة الفرصة اللازمة لممارسة العمل المنتج والمجزى والمقنع .

3- التواصل الفعال بين الفرد والمجتمع وبين مختلف الشرائح الاجتماعية والإحساس بالانتماء إليه والالتزام بقضاياه.

3- : أهمية الحماية الاجتماعية

فى الحقبة التاريخية يعيش الإنسان تحديات مصيرية هى فى الحقيقة تفرض عليه وتجعله فى حاجة ماسة إلى حماية إجتماعية ؛ كما أن ظروف حياة غير متوقعة، وفقدان أو تخفيض القدرة الإنتاجية يمكن أن تعوق الشخص أو رفاهية العائلة والعديد من التغيرات والتحولات التى انعكست على حياته جعلته يعيش مشاعر القلق والحيرة وجعلت الرفاهية والشعور بالأمن الإجتماعى والطمأنينة أمور بعيدة المنال وجاءت الحماية الاجتماعية لتعالج الفقر المزمن الناجم عن حالات الصدمة والضعف وتساعد أيضا فى تعزيز التمكين وزيادة الأمن من خلال زيادة التوعية بإدارة المخاطر بالإضافة إلى تيسير الاستثمارات العائدة من قبل الفقراء وبذلك فهى تدعم تنمية رأس المال البشرى عن طريق توسيع قدرات الأفراد الفقراء والفئات الضعيفة مما يساعد على كسر ووقف انتقال الفقر بين الأجيال.

وقد فسرت نظرية العدالة الاجتماعية ، الحماية الاجتماعية بتمكين اكبر عدد ممكن من الأفراد للعيش برفاهية وذلك لضمان دخل جيد وتحسين مستوى المعيشة من خلال عدالة فى توزيع الدخل واستخدام الضمان الاجتماعى كأداة فعالة فى تقليص الفوارق وإعادة توزيع الدخل[5].

ثانياً : مقومات الحماية الاجتماعية[6].

(1)-العمل على تأمين مصادر الحياة الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم والطاقة والمياه.

(2)-الحماية الاجتماعية تعمل على تحقيق الدمج الاجتماعى فى إطار عملية تنموية شاملة.

(3)-مواجهة الآثار السلبية للحداثة فى المجتمعات العربية.

(4)-أهمية وجود مبادرات وطنية بالدول العربية تتصل بالحماية الاجتماعية.

(5)-ضمان إطلاق حرية المؤسسات الأهلية بالتكامل مع المؤسسات الحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية.

(6)-توحيد المفاهيم الخاصة بالحماية الاجتماعية بين الدول العربية.

(7)-الاستفادة من الجهود الدولية للحماية الاجتماعية.

(8)-الحماية الاجتماعية وسيلة للإنتاج وتحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة.

(9)-الحماية الاجتماعية تتطلب مواجهة الاستبعاد الاجتماعى.

(10)-الحماية الاجتماعية متكاملة الجوانب فى الوطن العربي.

ثالثاً : الموجِّهات النظرية المفسرة للحماية الاجتماعية

بالرغم من أن إجراءات الحماية الاجتماعية قد أصبحت متبعة فى المجتمعات النامية والمتقدمة ، والتى أصبحت على وعى بذلك حفاظا على استقرارها فإن مبدأ الحماية الاجتماعية والإجراءات المتصلة به ظلت موضع حوار وجدل على ساحة التنظير الاجتماعي باعتبارها من الإجراءات الاجتماعية التى طبقتها المجتمعات من أجل توفير الرعاية والحماية لأفرادها وسوف نرصد عدة تصورات للحماية الاجتماعية قدمتها النماذج النظرية المختلفة .

(1)النموذج النظري الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دور كيم

نجد أن"" إميل دور كيم " ابتكر عدة آليات لتوفير الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة وذلك حتى يقطع الطريق على أى نزعات راديكالية قد تشيع الفوضى الاجتماعية على حد تعبيره أو تعمل على تفكيك التماسك الاجتماعي **وتتمثل هذه الآليات فى الآتي** :-

الآلية الأولى : فى تأسيس الجماعات المهنية التى تشكل بالنسبة لـ(دور كيم) تصور للمجتمع المدني ،حيث تشكل هذه الجماعات ساحة مشتركة بين أصحاب الأعمال والعمال ،وفى إطارها يتحمل أصحاب الأعمال مسئولياتهم نحو العمال كشرائح اجتماعية ينبغي تخفيف حرمانها من خلال إشباع حاجاتها الاجتماعية.

الآليــة الثانيــة : تتولى الدولة ضبط التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية للحفاظ على الإنتاج وسوق تصريف السلع.

الآليــة الثالثــة : تتمثل فى القانون للحفاظ على مختلف الفئات الاجتماعية من أجل أداء أدوراها حسب متطلبات المجتمع[7].

2- النموذج الراديكالي

يعتبر التنظير الراديكالي من الأنماط التى طورت رؤيتها لمنطلق الحماية الاجتماعية حيث ترى وجود فئات اجتماعية مهمشة ، يتضاءل نصيبها من الكعكة الاجتماعية ، ومحرومة من إشباع حاجاتها الأساسية كالطبقة العاملة فى النظرية الماركسية وفئات الفقراء وبعض شرائح الشباب وفى هذا الإطار فإننا نجد أن الفكر الراديكالي لا يميل إلى تبنى إجراءات الحماية الاجتماعية لأنها تفرغ الطاقة الثورية من مضامينها ومن ثم تعجز عن إنجاز التغيير الثوري المستهدف وإذا كان ذلك هو الموقف الواضح والصريح للنظرية الماركسية فإن تنظير النقد الاجتماعي رأى هذه الفئات غير مؤهلة للثورة ومن ثم فيمكن للمجتمع التكنولوجى أن يعمل على استيعابها بإعادة صياغتها[8].

3- النموذج التنموى:

هذا النموذج الذي يؤكد على قيام التنمية من أعلى ، سواء تلك التى تقوم بها الدولة فى المجتمعات الاشتراكية أو القطاع الخاص بتنظيم من الدولة فى المجتمعات الليبرالية ،فإنه مع انهيار الاشتراكية وتوحش الرأسمالية ،برزت تنظيمات المجتمع المدني ، وبخاصة المنظمات غير الحكومية لكي تعمل على تنمية المجتمع من أسفل بواسطة المهمشين والعاجزين عن إشباع حاجاتهم ،أو فاقدي القدرات ،بحيث تسعى تلك المنظمات من خلال أنظمتها فى

الحماية الاجتماعية باتجاه العمل على إشباع حاجاتهم فى حدودها الدنيا بالإضافة إلى العمل باتجاه تطوير قدراتهم [9].

رابعاً : متطلبات تفعيل الحماية الاجتماعية

وتتحدد وضع آليات لتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة من خلال البرامج الاقتصادية المتاحة لهم والتدريب والتأهيل والتشغيل والارتقاء بالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية واعتبارها حق من حقوق المواطنة ؛كما تتحدد متطلبات وجود حماية فاعلة فى عدم انفصال السياسة الاجتماعية عن اللوائح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية ؛ ومشاركة الدولة ومنظمات المجتمع المدني فى وضع القوانين وتخطيط البرامج المرتبطة بالحماية الاجتماعية ومتابعة تنفيذها وتقويمها المستمر ؛ وتقويم الضمانات الأساسية لأمن الدخل والرعاية الصحية الأساسية وتوضيح آليات تقديم الإعانات وتقويم هذه الآليات وتناغم أهداف الحماية الاجتماعية مع الأهداف المجتمعية والتمويل اللازم لخطط وبرامج الحماية والتدخل المبكر فى بعض المواقف وضمان استهدافها لكل المواطنين اليوم وغداً[10].

وتتضح المتطلبات فى الآتى :-

1-: برامج الحماية الاجتماعية للأسرة

عندما تتحدث هذه الدراسة عن العائلة فإننا نقصد بها الأسرة سواء كانت الأسرة الكبيرة فى الريف أو الأسرة الصغيرة فى المدن وأردنا فى البداية إيضاح ذلك لأن استخدام لفظ العائلة تارة والأسرة تارة أخرى ولكن من حيث الشمولية فإن الحاجات الضرورية التى تحتاجها الأسر لتوفير الحماية لها فيها هى واحدة كحد أدنى معروف فى كافة الدراسات والتقارير التى أجريت فى هذا الشأن ولعل أبرزها

- توفير السكن الملائم والبنية الأساسية للمناطق السكنية للأسرة بحيث يتحقق لها العيش فى مساكن وتجمعات سكنية تتوفر بها الشروط الصحية اللازمة.
- توفير الرعاية الصحية اللازمة لأفراد الأسرة وبرامج الوقاية من الأمراض.

– حماية أفراد الأسرة المنتجين من البطالة التى تؤدى بهم إلى العوز لمساعدة الأسر على وجود فرص عمل متعددة للأفراد.

– التعليم والتدريب والتطوير للرفع من كفاءة أفراد الأسرة وفقا لمعايير علمية مدروسة تمكنهم من شق طريقهم فى الحياة وتوفير دخل يحقق لهم إشباع حاجاتهم الضرورية[11].

– توفير الحاجات الضرورية لسد حاجات الأسرة الضرورية من مأكل وملبس ودواء وغيرها.

ونجد أن مختلف دول العالم تسعى فى برامج متعددة ومختلفة لتأمين هذه الحدود الدنيا لبرامج الحماية الاجتماعية وفق أساليب مختلفة، منها ما تتبناه الدول بصفة مباشره ،ومنها من يدعم الأنشطة الخاصة لتوفير هذه الحماية، ومنها من تكون له برامج تعتمد على الطريقة في أسلوب التنفيذ، وبعد ظهور نظام التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي كنظام اجتماعي ضماني تكاملي يساهم بصورة إيجابية ومباشرة فى تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية للفرد والأسرة بدأت تظهر المنافع العائلية، فالأسرة تعتبر نظام اجتماعي وخلية هامة فى نسيج كل مجتمع لذلك لابد من رعاية الأسرة وتقديم كافة الخدمات والضمانات لتوفير الحماية والوقاية والتدعيم الكامل لها[12].

2- آليات تحقيق نظم الحماية الاجتماعية:

من المتفق عليه أن الهدف الرئيسي للحماية الاجتماعية يتمثل فى توفير مجموعة من البرامج العامة والخاصة التى يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل أو انقطاعه ،وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية لأفراد المجتمع على النحو المطلوب ، بما يؤدى إلى تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر.

وبناء على ذلك يمكننا تحديد أنوع آليات الحماية الاجتماعية وتنقسم إلى نوعين

أ- آليات الحماية الاجتماعية التقليدية

ب- آليات الحماية الاجتماعية الحديثة

وسوف نقوم بإلقاء الضوء على تلك الآليات على النحو التالي

(أ) آليات الحماية الاجتماعية التقليدية

وتتمثل فى المساعدات الاجتماعية التى تمنح لغير المستفيدين من أحد قوانين التأمينات الاجتماعية أو فى الحالات الطارئة وتكون بأحد الأشكال التالية:

- المساعدات النقدية.
- المساعدات العينية.
- القروض[13].

(ب)- آليات الحماية الاجتماعية الحديثة

تتمثل فى التأمين الاجتماعي وتعتبر التأمينات الاجتماعية أحد وسائل الضمان الاجتماعي فى مجال تحقيق الحماية والأمن الاجتماعي وهى تلك النظم التى تستهدف تغطية خطر اجتماعي معين فى مقابل تجميع اشتراكات يؤديها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ثم إعادة توزيع هذه الاشتراكات على من يستحق[14].

وتستهدف الحماية الاجتماعية من خلال هذه الآليات تقليل الفقر وتحقيق المساواة والنمو الاقتصادي وتحقيق الدمج الاجتماعي وإطلاق صراح الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأهلية والحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية وتأمين مصادر الحياة الأساسية والبرامج المقدمة للفئات المحرومة ومواجهة آثار العولمة والحداثة[15].

3- : وسائل الحماية الاجتماعية

- الضمان الاجتماعى
- التأمينات الاجتماعية
- المساعدات الاجتماعية

وفيما يلى شرح كل عنصر على حده :

(أ)- الضمان الاجتماعى

يعتبر الضمان الاجتماعى هو أحد أهم وسائل الحماية الاجتماعية .

مفهوم الضمان الاجتماعي : هو مجموعة من الأنظمة التى تضعها الدولة لحماية الفرد فى حاضره ومستقبله حماية تجعله يعيش هو وأسرته فى مستوى لائق فى المعيشة وتمتد هذه الحماية إلى أسرته من بعده [16].

مفهوم آخر للضمان:

مصطلح الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان تلتزم به الحكومات تجاه مواطنيها بتوفير مستوى مناسب للأفراد الخاضعين لهذا النظام, مع توفير أوجه الرعاية الصحية وكفالة حياة كريمة للأفراد الذين لا يتاح لهم مستوى معيشي ملائم بسبب انقطاع الدخل أو الأفراد الذين يعانون من الفقر[17].

ويعرف أيضاً الضمان الاجتماعي: هو نظام متطور يتأثر بالظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تحيط به ولذلك فإن أي تطور أو تبدل فى هذه الأوضاع ، سرعان ما يعكس تطورا وتبدلا فى أحكام النظام نفسه[18].

ويعرف أيضا الضمان الاجتماعي : بأنه مجموعه من الأنظمة التى تضعها الدولة لحماية الفرد فى حاضره ومستقبله حماية تجعله يعيش هو وأسرته فى مستوى لائق من المعيشة ، وتمتد هذه الحماية إلى أسرته من بعده[19].

تطور نظام الضمان الاجتماعى فى مصر :

الضمان الاجتماعى هو الحماية التى تضعها الدولة للمواطن مراعية ظروف وأحوال شعبها ماديا واقتصاديا لمنع الحاجة وعلاج أسبابها بالتشريع الذى يضمن الحد الأدنى للمعيشة للحالات التى لا يظلها أى نظام تأميني.

وعندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية عام 1939م نظمت برامج للمساعدات النقدية والعينية للأسر المحتاجة ثم اتبعت ذلك بإصدار القانون رقم 116 لعام 1950 م بشأن الضمان الاجتماعى بهدف رعاية الأفراد والأسر المحتاجة بتقرير معاشات ومساعدات نقدية لهم ونتيجة للمتغيرات الحادثة فى المجتمع وبقيام ثورة يوليو 1952 م فقد صدر القانون 133 لسنة 1964 م للضمان الاجتماعى الذى عدل بقانون 107 لعام 1975 م ومسايرة للارتفاع

فى مستوى المعيشة وبعد اتخاذ الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي فقد رؤى إصدار القانون 30 لسنة 1977 م بشأن الضمان الاجتماعى مضيفاً بذلك فئات جديدة أخرى مع رفع الحد الأدنى والأعلى لقيمة المعاش وكذلك رفع الأبناء المعولين إلى 26 سنة إذا كانوا ملتحقين بالتعليم و24 سنة إذا كانوا غير ملتحقين بمراكز التدريب والتأهيل وحقق لأصحاب المعاشات الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها وذلك بالاتفاق مع الوزارات المختصة.

المعاشات:يتم صرف معاشات ضمانية تطبيقاً لأحكام القانون والقرارات الوزارية إلى الفئات التالية(المطلقات المعيلات–اليتم–الأرملة–العاجز–الشيخ– البنت التى لم تتزوج وبلغت سن50– المسجون وأسرته)[20].

- **أهداف الضمان الاجتماعى :**

عملا على معاونة الأسر محدودة الدخل التى تعجز مواردها المادية عن توفير متطلبات معيشة أفرادها أنشأت الوزارة نظام للضمان الاجتماعى الذى يهدف إلى تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والمأوى للأسر المحتاجة من لا يستفيدون بأي من قوانين التأمينات الاجتماعية

وللضمان الاجتماعى وسائل مختلفة لرعاية الأفراد حيث تصرف الوزارة للمستفيدين مبالغ نقدية دون أن يسهم المنتفعون فى تمويل هذا النظام حيث يتضمن صرف معاشات المساعدات الضمانية [21].

للضمان الاجتماعي هدفان رئيسيان

أ– وقائي ويقضى بما يأتى :

*– تهيئة العمل للأفراد القادرين عليه.

*– تدريب العجزة وتأهيلهم مهنيا على أعمال مناسبة لقدراتهم المتبقية وإلحاقهم بأعمال مناسبة.

*- حماية الأفراد من الوقوع فى براثن الفقر والمرض والجهل وذلك لأن فى المال وقاية للإنسان وأمنا.

ب- علاجي ويقضى بما يأتى :

*- تقديم المساعدات للأفراد الذين تواجههم طوارئ الحياة التى تجعلهم فى حاجة إلى ما يستطيعون به مواجهة هذه الظروف.

*- تقديم الخدمات العلاجية المختلفة كالعلاج المجاني والتغذية للمرضى وتلاميذ المدارس[22].

(ب)- التأمينات الاجتماعية

هى ما يحققه المجتمع من حماية اجتماعية لأفراده من خلال تأمين الأفراد وأسرهم فى معيشتهم ومستقبلهم، وقد أصبحت التأمينات الاجتماعية فى الوقت الحاضر من الضرورات الاجتماعية للأفراد لمواجهة ما قد يتعرضون له من مخاطر تؤدى إلى عدم قدرتهم على العمل أو إنقاصها، وتشكل التأمينات الاجتماعية إحدى أهم الركائز الاجتماعية فى الدولة، فالإنسان معرض فى حياته لمخاطر وطوارئ تهدده بالمرض والعجز والبطالة والحرمان، ويلاحظ أن التأمينات الاجتماعية توفر الحماية ضد المخاطر الناجمة عن فقدان الدخل أو انتقاصه عند الأفراد ، ولذلك فهي مرتبطة بالأمن الاقتصادي[23].

و لقد ظهرت عدة محاولات لتعريف التأمينات الاجتماعية ومنها:

التعريف الأول : بأنها ذلك النظام الذي يكفل تعويض المؤمن عليه أو أسرته عما فقده من كسب فى حالة تعرضه لأحد المخاطر التى تؤدى إلى عدم قدرته على العمل وبالتالي الحصول على أجر ،وكذلك توفير خدمات العلاج والتأهيل ، ويقوم هذا النظام أساساً على تحصيل اشتراكات مقدماً لتؤدى عنها المزايا فى حالات الطوارئ التى يتعرض لها المؤمن عليه[24].

التعريف الثانى :يعرف أيضا أنه البرنامج الحكومي والخاص بشأن التقاعد من العمل ،وهو مجموعة البرامج الاقتصادية والاجتماعية التى تؤمن الدول بمقتضاها للمشتركين فيه قدراً معيناً من الموارد والخدمات مقابل اشتراكات معينة وشروط لانطباق الخدمة[25].

ويتضح من خلال التعريفين السابقين أنهما يركزان على أن التأمين الاجتماعي هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الأمان الاجتماعي ، ويهدف بصفة أساسية إلى حماية الطبقات الضعيفة من مخاطر الأمراض ،والحوادث ،وما يترتب عليها من وفاة وعجز، وكذلك الحماية من الخسائر المادية الناشئة من البطالة وعدم القدرة على العمل بسبب الوصول إلى سن الشيخوخة فضلا عن أن الموارد المالية للتأمين الاجتماعي تعتمد أساسا على المبالغ المستقطعة من الأجور والمرتبات الشهرية للعاملين سواء فى الأجهزة الحكومية وغير الحكومية[26].

أهداف التأمينات الاجتماعية[27]

1- تحسين الروابط الاجتماعية بين العامل وصاحب العمل ،وحماية المجتمع من الفساد والانحراف بما يقدم من تعويضات للعاملين.

2- ضمان مستوى مناسب لمعيشة كل مؤمن عند فقد القدرة على الكسب.

3- تحرر التأمينات الاجتماعية للعامل وأفراد أسرته من الخوف على المستقبل والقلق على مصيره وتجعله يعيش آمنا على نفسه ثم تضمن لهم معيشة كريمة بعيدة من ذل الحاجة وألم الحرمان.

4- مد الحماية الاجتماعية لحماية العاملين المؤمن عليهم ضد كثير من مخاطر الحياة فى المجتمع الصناعي كالبطالة والشيخوخة وإصابة العمل والمرض والعجز والوفاة كحق قانوني لهم مما يشعر المؤمن عليه بالارتياح والأمان.

(ج)- المساعدات الاجتماعية

هى النظام الذي يؤدى بمقتضاه مبالغ نقدية أو خدمات عينية للمحتاجين لهذه المساعدات العامة من التبرعات أو الاعتمادات الحكومية التى تخصصها الدولة أو غير ذلك من المصادر.

وعلى الرغم من أوجه الشبه بين أنظمة التأمينات الاجتماعية وأنظمة المساعدات التى تقدمها بعض المؤسسات الحكومية أو الأهلية إلا أن فرقاً هاماً يبقى قائما بين النظامين فالمساعدات التى تقدمها الدولة أو المؤسسات الأهلية هى منحة دون مقابل ، بينما التأمينات الاجتماعية تستند إلى استقطاعات من دخل المواطنين وتتم هذه الاستقطاعات عن طريق الضرائب المفروضة من الدولة أو الضرائب التى تقتطع من العمال وأرباب العمل ، كما أن المساعدات لا تقدم لطالبيها إلا إذا كانوا بحاجة إليها وهى غالبا اختيارية وغير ملزمة لمانحها ، وذلك على عكس التأمينات الاجتماعية التى تصبح فيها المنحة حقا عند لحظة توافر شروطها[28].

4- : دور التخطيط الاجتماعى فى تفعيل برامج الحماية الاجتماعية

أصبح التخطيط الاجتماعى ضرورة لا غنى عنها لجميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية لتحقيق أهدافها ، والبلدان العربية ومنها مصر باعتبارها من البلدان النامية،والتى تسعى لتحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوى مواطنيها ، لا تجد أفضل من التخطيط للوصول إلى ذلك.

ويعرف التخطيط الاجتماعى بأنه عبارة عن عمليات منظمة تشارك فيها القيادات المهنية والشعبية لإحداث تغييرات اجتماعية تهدف إلى نقل المجتمع من وضع اجتماعى إلى وضع اجتماعى أفضل منه خلال فترة زمنية محددة عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لاستخدام الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات فى ضوء أيديولوجية المجتمع[29].

وأن التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية ذات طبيعة خاصة، لذا يلزم على المخطط أن يفهم ويستوعب طبيعة التخطيط للخدمات الاجتماعية ، وخاصة خدمات الرعاية الاجتماعية حيث

أن العملاء ذوى الاحتياجات الفردية والمتنوعة غالباً ما ينبغى التخطيط لهم ولخدماتهم وفق إطار يراعى فرديتهم وظروفهم الخاصة وظروف المؤسسات التى يتلقون منها الخدمة المرجوة مع الأهمية المتزايدة للرعاية الاجتماعية واعتبارها بمثابة نظام اجتماعى أساسى،أصبح للسياسة الاجتماعية أهمية متواكبة إذ أنها سواء كانت حكومية أو غير حكومية مسئولة عن قيام نظام الرعاية الاجتماعية بوظائفه فى خدمة المجتمع على النحو المأمول،للقيام بوظائفه[30].

خامساً :- برنامج تكافل و كرامة كنموذج للحماية الاجتماعية

برنامج " تكافل وكرامة" جاء استجابة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المصرية وجهودها فى شتى سياسات عادلة ، ففى سبتمبر من عام 2014م أقرت اللجنة الوزارية المعنية بالعدالة الاجتماعية الموافقة على برنامج تحويل نقدي مشروط باسم "**تكافل وكرامة**" ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 54 لسنة 2015 بإطلاق برنامج "**تكافل وكرامة** حيث اصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى قراراً جمهورياً فى شهر مارس عام 2015م رقم (15) لسنة 2015 فوض فيه رئيس الوزراء بإصدار قرارات لاستحداث برامج تستهدف فئات غير مشمولة لمساعدات الضمان الاجتماعى الشهرية.

وهذا البرنامج يعمل على التوسع فى استهداف المواطنين الفقراء على مستوى الجمهورية وتسعى وزارة التضامن الاجتماعى إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لدعم الأسر الفقيرة تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية وتحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وفى هذا الإطار تنفذ الوزارة برنامج **تكافل و كرامة** الذى يستهدف الوصول إلى **مليون ونصف** أسرة فقيرة فى كافة محافظات الجمهورية ومن ضمن المحافظات المستفيدة من مشروع تكافل و كرامة **محافظة الأقصر** والتى تقوم الباحثة بتطبيق دراستها على هذه المحافظة(**بمركز إسنا وتحديداً قرية الحلة)**المنطقة التى تقطن فيها الباحثة والتى يعيش معظم أفرادها فى تحديات مصيرية ويعيشون مشاعر القلق والحيرة ولذلك ترى الباحثة أن أهالي هذه القرية فى حاجة ماسة إلى مد مظلة الحماية الاجتماعية لهم من خلال مشروع التكافل والكرامة.

تعريف برنامج "تكافل وكرامة "

هو أحد أدوات وزارة التضامن الاجتماعى لتطوير نظم الحماية الاجتماعية وربطها بمؤشرات تنموية لتعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة مثل الصحة والتعليم والتغذية السليمة ، والمساهمة فى الحصول على فرص عمل وحماية المواطنين ،كما يولى البرنامج حماية خاصة للمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة.

الهدف من برنامج "تكافل وكرامة "

إيجاد شبكة حماية اجتماعية مؤثرة وعادلة للفئات التى تعانى من الفقر بكافة أشكاله وذلك عن طريق استهداف الأسر التى لديها مؤشرات اقتصادية واجتماعية منخفضة تحول دون إشباع احتياجاتها الأساسية وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية بالإضافة إلى مد شبكة الحماية لتشمل الفئات التى ليس لديها القدرة على العمل والإنتاج مثل كبار السن (65 سنة فأكثر) أو من هم لديهم عجز كلى أو إعاقة.

وترى الباحثة: أن أهداف برنامج تكافل و كرامة تتفق مع أهداف الحماية الاجتماعية فى تحقيق ثلاثية الأولويات فى الحقوق الأساسية (**الحق فى الغذاء – الحق فى التعليم – الحق فى الرعاية الصحية)** وتتفق أيضاً فى توفير حماية اجتماعية عادلة للفئات التى تعانى من الفقر بكافة أشكاله وهذا ما أكدته دراسة خضر عبد العظيم أبو قورة(2010) التى أوضحت مدى استفادة الفقراء من أشكال الحماية المختلفة المتمثلة فى معاش الضمان الاجتماعي وان الأسر ترى أن الدولة مسئولة عن رعايتهم.

ويعمل برنامج "**تكافل وكرامة** " على التوسع فى شبكة الأمان الاجتماعى للوصول إلى إجمالي مليون ونصف أسرة على ثلاث مراحل ،كل مرحلة 500 ألف أسرة ،ومساعدة هذه الأسر للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والدعم التمويني السلعي إلى جانب إيجاد فرص زيادة الدخل للفئات القادرة على العمل.

المساعدات التى تقدم للأسرة شهرياً

(تكافل) :-يستحق الصرف كل 3 أشهر (325)جنيها تمنح للأسرة التى لديها طفل دون سن المدرسة ،ويضاف عليها (60)جنيها إذا كان لديها طفل فى المرحلة الابتدائية و(80)جنيها إذا كان فى المرحلة الإعدادية و(100)جنيه للطالب فى المرحلة الثانوية بحد أقصى ثلاث أبناء بالتعليم فى الأسرة الواحدة وهو ما يمكن المرأة اجتماعياً واقتصادياً لتكون مساهمة فى صنع القرار ، ويفرض عليها مشروطية أن تذهب للوحدة الصحية وتحصل على توعية غذائية وصحية ،وتحافظ على انتظام الأبناء فى المدارس بنسبة 80%

(كرامة):- وتمنح مساعدة للفرد شهريا (350)جنيه للمعاقين وكبار السن فوق 65 عاما،والمريض بمرض مزمن.

شروط الاستفادة من برنامج " تكافل وكرامة "

شروط الاستفادة من برنامج "تكافل	شروط الاستفادة من برنامج كرامة
1- ضعف الحالة الاقتصادية للمستحق (تحت خط الفقر)التى يتم حسابها طبقا لمعادلة إحصائية تراعى مستوى الدخل لأفراد الأسرة والممتلكات والحيازات التى تقتنيها وأية تحويلات نقدية من الخارج وحالة السكن وغيرها من المعايير الإحصائية الأخرى.	1- ضعف الحالة الاقتصادية للمستحق (تحت خط الفقر)التى يتم حسابها طبقا لمعادلة إحصائية تراعى مستوى الدخل لأفراد الأسرة والممتلكات والحيازات التى تقتنيها وأية تحويلات نقدية من الخارج وحالة السكن وغيرها من المعايير الإحصائية الأخرى .
2 - أن يكون من قاطني المنطقة المستهدفة كما هو مسجل برقمه القومى.	2 - أن يكون من قاطني المنطقة المستهدفة كما هو مسجل برقمه القومى.
3- أن تكون بطاقة الرقم القومى سارية وقت التسجيل.	3- أن تكون بطاقة الرقم القومى سارية وقت التسجيل.

4-أن تكون لدى الأسرة على الأقل طفل واحد حتى فى الفئة العمرية(يوم-18سنة)	4-عدم حصول المستفيد على معاش تأميني أو مساعدة الضمان الاجتماعى الشهرية.
5- أن تلتزم الأسر بمتابعة برامج الصحة الأولية للأطفال فى الفئة العمرية (صفر-6سنوات) بما تشمل متابعة نمو الأطفال وتقديم جدول التطعيمات وقتياً وحضور الأم جلسات التوعية الصحية بحد أدنى جلستين فى العام الواحد وأن تقوم النساء المستفيدات من العم النقدي فى حال وجود حمل بإجراء زيارات المتابعة الصحية.	5-أن يكون المسن المستحق 65 سنة فأكثر.
6-أن يكون الأطفال فى الفئة العمرية (6-18)مسجلين بالمدارس بنسبة حضور لا تقل عن 80%من عدد أيام الدراسة.	6- ألا يكون لديه دخل شهري ثابت.
7-ألا يكون الزوج أو الزوجة من العاملين بالخارج أو لديهم أراضى تزيد عن فدان أو لديهم أملاك أو صاحب سيارة أو جرار أو لدية رؤوس ماشية.	7- أن يكون العاجز المستحق لديه عجز يحول بينه وبين العمل ،وتثبت الإعاقة بالفحص الطبي.
	8- المريض بمرض مزمن مستعصي يسبب له عجز عن العمل أو ينقص قدرته على العمل ،ويثبت المرض بالفحص الطبي.

المستندات والأوراق المطلوبة للتسجيل ببرنامج تكافل وكرامة

المستندات والأوراق المطلوبة للتسجيل ببرنامج تكافل	المستندات والأوراق المطلوبة للتسجيل ببرنامج كرامة
1-بطاقة الرقم القومى السارية للمتقدم مسجل بها العنوان الحالى.	1- بطاقة الرقم القومى السارية للمتقدم مسجل بها العنوان الحالى.
2-شهادة الميلاد الممكنة للأطفال.	2-شهادة الميلاد الممكنة للأطفال.
3-قسيمة الزواج / الطلاق.	3-قسيمة الزواج / الطلاق.
4- بطاقة التموين.	4- بطاقة التموين.
5-إيصال كهرباء (لأخر 3 شهور).	5-إيصال كهرباء (لأخر 3 شهور).
6- إفادة قيد بالمدرس.	6-شهادة من القومسيون الطب بدرجة الإعاقة (فى حالة الإعاقة فقط)
7- لابد من حضور الزوجة لتقديم الأوراق.	7- خطاب من الحيازة الزراعية
8- لابد أن يتم التقديم فى الوحدة الاجتماعية التابع إليها العنوان المثبت فى بطاقة الرقم القومى.	
9- يتم الصرف لثلاثة فى مراحل التعليم المختلفة كحد أقصى.	

ضمان استمرارية صرف دعم تكافل وكرامة

ضمان استمرارية صرف دعم تكافل	ضمان استمرارية صرف دعم كرامة
1-التزام الأم بمتابعة برامج الصحة الأولية للفئة العمرية (1يوم-6 سنوات) وتشمل متابعة نمو	1- تقديم ما يثبت المستفيد على قيد الحياة كل 6 أشهر.

الأطفال والتطعيمات الأساسية وحضور جلسات التوعية الصحية والالتزام بالمتابعات الصحية فى حالة وجود حمل.	
2-التزام الأطفال بحضور فصول الدراسة بالمدارس بنسبة حضور لا تقل عن 80% للفئة العمرية (6-18سنة).	2-لابد أن يتم التقديم فى الوحدة الاجتماعية التابع إليها العنوان المثبت فى بطاقة الرقم القومى.

قيمة الدعم النقدي للمستحقين

برنامج تكافل (استحقاق أسرى)	برنامج كرامة (استحقاق فردى)
الأساس للأسر المعيشية المستحقة 325 جنيها	مسنين فوق 65 / معاقين غير قادرين على العمل
للطالب فى الابتدائية 60 جنيها	شخص واحد 350 جنيها
للطالب فى الإعدادية 80 جنيها	شخصين 700 جنيها
للطالب فى الثانوية 100 جنيها	ثلاثة أشخاص (حد أقصى)1050 جنيها

يعد الحاسب الآلى أحد العوامل المستحدثة فى تحسين خدمات برنامج التكافل والكرامة

إن استخدام الحاسب الآلى فى مؤسسات التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية قد وصل إلى درجه متقدمة فى كثير من الدول النامية وبسط الإجراءات ساهم فى نجاح برامج وخدمات الضمان الاجتماعي بشكل شامل وحقق أيضا مبدأ اللامركزية فى الخدمات الضمانية وعلى أى حال فقد أثبتت أنظمة الضمان الاجتماعي فى جميع أنحاء العالم قدرتها على تحمل واستيعاب آثار الظروف الاقتصادية الصعبة وتكيفها مع اتجاهات التغير الاجتماعي الذى تشهده المجتمعات[31].

وفى إطار تنفيذ تجربة الحاسب الآلى تقسم الحالات طبقا للمشايخ فى مصر ، ووضع مكتب بريد مقابل لكل مشيخة طبقا لتوجيهات السيد وزير التضامن بهذا الشأن ، وعليه مراجعة كافة

الحالات المسجلة على الحاسب الآلى بالمديريات والتأكد من أن جميع البيانات للحالة المدنية ، (**بيانات بطاقة الرقم القومى الخاصة بالعميل الضمانى – محافظة – مركز– شياخة – محل إقامة)** مسجلة على الحاسب الآلى طبقا لمحل إقامة العميل الفعلية بالمحافظات[32].

وترى الباحثة بناء على ما سبق " أن الحاسب الآلى يضمن دوراً هاماً وأساسيا فى توفير الأمن الاجتماعى والحماية الاجتماعية للأفراد والأسر داخل المجتمع ويحد من عمليات التحايل فى صرف المساعدات من خلال برنامج تكافل و كرامة ويضمن تحقيق العدالة فى تقديم الخدمات وتكافؤ الفرص وعدم استبعاد أى فئة من الفئات.

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والتى من أهمها

(1)دراسة منى عطية خزام خليل (2012) والتى أشارت إلى مراعاة العدالة الاجتماعية فى تقديم الخدمات ووضع شروط ومحكات وإجراءات موضوعيه يتم على أساسها الحصول على الخدمات وتوصلت إلى ضرورة إيجاد نظام دائم ومستقر للضمان الاجتماعى وإيجاد شبكات اجتماعيه لتحسين التكافل الاجتماعى فى المجتمع

(2)– دراسة علاء على الزغل (2011) والتى استهدفت قياس فاعلية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر وأكدت على تيسير إجراءات الحصول على الدعم وتحقيق الإجراءات للمستحقين للمعاش ورفع المعاناة عنهم **وترى الباحثة** أن كل ذلك يتحقق من خلال الحاسب الآلى الذى يتأكد من البيانات المقدمة لديه من العملاء.

آلية الصرف الالكتروني

استلام كروت الصرف

- ستحصل الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة على المساعدة النقدية من خلال الصرف الالكتروني
- يقوم المستفيد أو القائم بالصرف باستلام كارت الصرف من خلال الوحدة الاجتماعية التى قام بالتسجيل بها.

أماكن الصرف: بطاقات الصرف يتم استخدامها فى قنوات متعددة وهى مكاتب البريد، أجهزه الصراف الآلى، ومنافذ التأمينات.

مواقيت الصرف: فى بداية المشروع كان يتم الصرف بشكل ربع **سنوى** لمستفيدى تكافل **وشهرى** لمستفيدى كرامة

ولكن أصبح الآن يتم بشكل شهرى لمستفيدى تكافل وكرامة[33]

المراجع

(1) إبراهيم قويدر :الحماية الاجتماعية – الماهية والمفهوم رؤية شمولية، دار الكتب الوطنية، القاهرة ، د. ت ، ص43.

(2) منى عطية خزام : شبكة الأمان الاجتماعى وتحسين نوعية حياة الفقراء ؛ مرجع سبق ذكره ، ص43

(3) أحمد شفيق السكري:آثار التحول الاقتصادى والحماية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص362.

(4) محمد عبدالشفيع عيش: دور شبكات الأمان فى الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية ، مجلة الشئون العربية، القاهرة ، 2007 ، ص95.

(1) خالد إبراهيم حسن الكردي: الحماية الاجتماعية والتنمية فى ظل المتغيرات المعاصرة ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2014 م ، ص15.

(2) إيمان عبدالعال أحمد عبدالعال: منظمات المجتمع المدني ودورها فى الحماية الاجتماعية للمعاقين حركيا بحث منشور فى مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية ،المجلد الخامس ،العدد الثانى والخمسون، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة أسيوط ، 2016 ، ص163.

(1) على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع) ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ط4 ، 2002 ، ص196.

(1) زولتان: النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع – ترجمة على ليلة ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ط4 ، 2002 ، ص63.

(2) على ليلة: دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر ، مرجع سبق ذكره ، ص165.

(3) طلعت مصطفى السروجي : سياسات الحماية الاجتماعية بين دور الدولة والمجتمع ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي التاسع ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ ، 2014 ، ص111.

(1) إبراهيم قويدر: المنافع الضمانية ، دراسة لبعض منافع الضمان الاجتماعي ، دار الكتب الوطنية ، القاهرة ، 2000 ، ص313.

(2) محمد سيد فهمي: الرعاية الاجتماعية وخصخصة الخدمات المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005 ، ص295

(1) نبيل محمود حكم : أهمية التنسيق بين نظم ومؤسسات الحماية الاجتماعية فى مصر،ورقة عمل بمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ،جامعة الأزهر،مركز صالح للاقتصاد الإسلامى ، أكتوبر ، 2002 ، ص133.

(2) خالد محمد يسن: التأمين الاجتماعي ، الصندوق القومي للتامين الاجتماعي ، الخرطوم ، 1999 ، ص15.

(3) أحمد شفيق السكري :آثار التحول الاقتصادي والحماية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ص362.

(16) عبد الرحمن بن محمد عيسوي: المشكلات الاجتماعية والإدارية لنظام الضمان الاجتماعي السعودي , بحث منشور فى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر, الجزء الثاني (التنمية البشرية وتحديث مصر), جامعة القاهرة , كلية الخدمة بالفيوم, 2003 , ص203.

(17) محمد العمري: التحرر من الفقر "الضمان الاجتماعي فى الميراث" ,مركز دراسات قضايا المرأة المصرية القاهرة , 2000, ص29.

(18) حسين عبد اللطيف حمدان: الضمان أحكامه وتطبيقه ، دراسة تحليلية شاملة ، مكتبة الحلبي الحقوقية ، القاهرة ، 2002 ، ص505.

(19) ماهر أبوالمعاطى على: السياسة الاجتماعية (أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحليه) مكتبه زهراء الشرق ، القاهرة ، 2003 ، ص398.

(20) وزارة الشئون الاجتماعية: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار ،المؤشرات الإحصائية ، 1999 ، ص199.

(21) وزارة التضامن الاجتماعى: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار ، المؤشرات الإحصائية ، لعام 1995، ص199.

(22) عبدالعزيز يوسف: دراسات فى الضمان الاجتماعي ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، 1976، ص15.

(23) فراس ملجم: الإطار القانوني للضمان الاجتماعي فى فلسطين ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ، فلسطين ، رام الله ، 1999 ، ص5.

(24) على الحوت: الضمان الاجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام ، بنغازي، 1990، ص41

(25) منى عطية خزام خليل: تحليل سياسة التأمينات الاجتماعية فى مصر فى الفترة (1996-2001) ، رسالة دكتوراه الفلسفة فى الخدمة الاجتماعية ، تخصص تخطيط اجتماعي ، 2004 ، ص119.

(26) نفس المرجع السابق ، ص120.

(27) بتصرف من الباحثة للاستزادة انظر: ماهر أبو المعاطى على (السياسة الاجتماعية)(أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية) مرجع سبق ذكره ، ص18.

(28) موسى أبو دهيم: حول التأمينات الاجتماعية ،الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن ،سلسلة التقارير القانونية ، العدد 28 ، رام الله ، 2001 ، ص9.

(29) ماهر أبوالمعاطى على: التخطيط الاجتماعى ونموذج السياسة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، 2000، ص15.

(30) عبدالحليم رضا عبدالعال: السياسة الاجتماعية – إيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية (الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002م ، ص310.

(31) إبراهيم قويدر: دراسات فى أنظمة الضمان الاجتماعى ، دار الكتب الوطنية القاهرة ، 1999 ، ص ص 29-30.

(32) وزارة التضامن الاجتماعى: للإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية ، الإدارة العامة للضمان الاجتماعى والإغاثة ، القاهرة ، 2000 ، ص122.

(33) وزارة التضامن الاجتماعى: البرنامج القومى لمد مظلة الحماية ألاجتماعيه"تكافل وكرامه "2015 ، ص9.